مجلة الحقوق والحريات
المجلد 10 ، العدد 01
2022 ، ص1455-1475

الحكم الراشد والحد من الفساد المالي
Good Governance and Reducing Financial Corruption

فخر الدين مهوبي [1]
[1] جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر
fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/01/12	2022/02/17	2022/04/23

الملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي من أهم التحديات التي تواجهها الدولة في تطبيقها لسياستها الاقتصادية، باعتباره العائق الأساسي للنمو الاقتصادي، و ليس هناك من شك في أن الضمان الحقيقي لحل مشكل الفساد المالي، يكمن في تداول السلطة أو المسؤوليات، حتى لا يعشش الفساد لمدة طويلة؛ كما يقتضي إصلاح الدولة أيضا منع اختلاط المال العام مع المال الخاص، وإصلاح الإدارة بما في ذلك إصلاح هيكل الأجور والرواتب وتحسين المستوي المعيشي، مما يساعد في التخلص من الفساد، وعليه لمحاربة الفساد المالي لابد من عملية إرساء قواعد الحكم الراشد وترسيخ نظم الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة.

لذلك من الضروري دراسة الحكم الراشد، وعلاقته بظاهرة الفساد المالي، ومعرفة السبل التي ينتهجها للحد من الظاهرة، وبالتالي، تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة اللازمة للارتقاء بالدولة .

الكلمات المفتاحية:

الفساد المالي، الحكم الراشد، التنمية المستدامة، الاقتصاد الوطني، الفساد.

المؤلف المرسل : فخر الدين مهوبي

Abstract:

Think of the phenomenon of financial corruption of the most important challenges faced by the state in its application of its economic policy, as the main obstacle for economic growth, and there is no doubt that the real guarantee to solve the problem of financial corruption, lies in the commodity trading or responsibilities, so as not to nest of corruption for a long time; it also requires reform of the state and also to prevent the mixing of public money with your money, administration reform, including reform of the pay structure, salaries and improve the standard of living, which helps in getting rid of corruption, We must fight the corruption of the past must be the process of establishing the rules of governance and establish systems of transparency and accountability in state institutions.

So it is necessary to study the governance, and its relationship to the phenomenon of financial corruption, and the ways in which the policy to reduce the phenomenon, and, consequently, achieve economic stability and sustainable development are necessary to improve the state.

key words:

Financial Corruption, Good Governance, Sustainable Development, National Economy, Corruption.

مقدمة:

إن الفساد بمختلف أشكاله ألوانه يعد من المظاهر الخطيرة التي انتشرت في المجتمع، نتيجة الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاطئة التي اتبعتها الحكومات على مر السنين، وعدم إتباع نظام الشفافية والمساءلة، مما أوجد بيئة خصبة لنمو الفساد بمختلف صوره، مما نتج عنه الفقر والجهل والتخلف، وانتشار الرشوة بين أفراد المجتمع وفي المؤسسات تحت أشكال ومسميات مختلفة، وظهر استغلال النفوذ والوساطة والمحسوبية، والمحاباة في الوظائف والتعيينات بغض النظر عن الكفاءة من عدمها، وأصبحت هذه الظاهرة هي اللغة السائدة في وقتنا، مما أثر سلبا على المجتمع، وأفقد الناس الثقة في المؤسسات والحكومات، وأدخل البلاد في غابات الجهل والتخلف والبعد عن التنمية والتقدم.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع وخطورته على الفرد والمجتمع، وتفشيه الواسع وعدم اختصاصه بدولة بعينها ولا بشعب معين، وما يسببه من دمار وتخريب وأثره السلبي على المستوى الأخلاقي والاقتصادي، كذلك الاجتماعي والسياسي، ظهر مصطلح الحكم الراشد وهو عبارة عن مجموعة من الأسس لا بد من تحقيقها يهدف أساسا إلى إرساء دولة مستقرة على جميع النواحي منها الجانب الاقتصادي، كما أن استفحال ظاهرة الفساد المالي ترجع لتدني مستوى الشفافية والمساءلة، ومحاربتها تستوجب عدم استغلال وتسخير الوظيفة العامة للمصلحة الشخصية، مع توسيع الرقابة والمحاسبة بمعنى آخر إصلاح الدولة الذي يقود إلى ضرورة إرساء قواعد الحكم الراشد، وبالتالي، مكافحة ظاهرة الفساد المالي ومحاولة الحد منها، **فما مدى فعالية أسس الحكم الراشد في مكافحة ظاهرة الفساد المالي؟**

سوف نحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال هذه المداخلة معتمدين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وفقا للعناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي.

المبحث الثاني: أسس الحكم الراشد.

المبحث الثالث: آثار مكافحة الفساد الاقتصادي وحوكمة الموارد الطبيعية على التنمية المستدامة ودعم الحكم الراشد.

الخاتمة:

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي.

يعتبر النمو السريع والعولمة والتقدم التكنولوجي والعلمي، من بين أهم الدوافع التي أدت إلى نمو الفساد وتطور أشكاله، وبالتالي أصبحت النصوص الجزائية التقليدية عاجزة وقاصرة تقريبا عن مواجهة هذه الظاهرة، حيث يعتبر الفساد المالي من أهم وأعقد المواضيع الاقتصادية كونه يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي ويعيق التنمية، فعلى الرغم من الكم الهائل للنصوص التشريعية المجرمة لمختلف صور وأشكال الفساد سواء منها الدولية أو الوطنية، إلا أن هناك العديد من الصور تشكل جانبا من المعضلة تفلت من العقاب أو لا تحظى بالتجريم بنص خاص، طالما أن الأساس في القانون الجنائي هو حضر القياس كأهم نتيجة عن مبدأ الشرعية، وهنا نجد أن الفساد المالي كنوع من أنواع الفساد بل ومن أخطر أنواعه على الاقتصاد الوطني والعالمي على السواء.

1 تعريف الفساد المالي:

الفساد المالي على اعتبار أنه نوع من أنواع الفساد، فقد اختلفت التعريفات بشأنه حيث عرفه البعض على أنه:" سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة، أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين"، كما يمكن تعريفه بأنه:" مخالفة القانون بانتهاج طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، وفي الوقت نفسه هو جلب الأموال من طرق غير مشروعة، أو إنفاقها في طرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة"، يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية[1].

ويقصد بالفساد المالي ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح، ويقصد به أيضا الانحرافات المالية المبنية

[1] محمد خالد همامي، ***آليات حماية المال العام والحد من ظاهرة الفساد الإداري*** . (القاهرة : جامعة الدول العربية . 2009) ص 26.

على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي[1].

كما عرفه البعض بأنه:" الفساد الذي يتمثل في الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية المنظمة لسير العمل الإداري والمالي بالدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية..." [2].

كما يمكن تعريف الفساد المالي بأنه كل أسلوب أو وسيلة غير شرعية تستخدم بهدف الربح من الوظيفة أو الحصول على أموال عامة أو خاصة، عن طريق استغلال النفوذ والمنصب والتحايل على القانون.

وبالتالي يمكن تعريف الفساد المالي على أنه:" جريمة أخلاقية وقانونية واقتصادية، تنشأ ضمن بيئة تتصف بالضعف القانوني والردع الميداني، قد يكون الدافع إليها سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا في غياب الضمير الأخلاقي، والنزاهة الوظيفية، فتؤدي آثاره إلى تدمير الطاقات الوطنية وهدر الثروات المحلية وتعطيل برامج التنمية، ومنه ترسيخ التخلف في جميع المجالات خاصة الاقتصادية"[3].

2.2 **أسباب الفساد المالي**: تحدث جرائم الفساد المالي عندما يقوم موظف أو متعامل أو أي طرف بقبول أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة أو صفقة، ويتم في جميع الأحوال بأي سلوك الهدف منه تحقيق أرباح خارج إطار القانون، فهو يأخذ كل صور استغلال الوظيفة[4].

كما أن للفساد المالي أسباب عديدة تختلف من مجتمع لآخر، ويمكن حصرها فيما يلي:

---

[1] محمد أمين البشيري، ***الفساد والجريمة***. (الرياض : منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية 2007).ص 48

[2] ياسر خالد بركات الوائلي. الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره وأسبابهن مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد. ***مجلة النبأ*** ، ع 07 ، 2006 . ص07

[3] المنظمة العربية لمكافحة افساد، *القياس والمنهجية*،(بيروت: 2009).ص *37*.

[4] طارق محمود عبد السلام السالوس، *التحليل الاقتصادي للفساد* . (القاهرة : دار النهضة العربية، 2005).ص 27.

• الأسباب السياسية: تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المساعدة على ظهور الفساد ونموه وانتشاره لما توفره من بيئة مناسبة ويتجلى ذلك من خلال:

- اعتماد الولاء السياسي كمعيار في تعين القيادات الإدارية في المواقع المهمة.

- ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية.

- غياب الديمقراطية الحقيقية وغياب التداول على السلطة والفصل بين السلطات وضعف المحاسبة.

تفشي البيروقراطية في الإدارة والمغالاة في المركزية[1]

• الأسباب الاقتصادية[2]: يمكن إجمالها في التالي:

_تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، مما أدى بالأفراد إلى دفع الرشاوي للمسؤولين من أجل تخطي القواعد والنظم والإجراءات التي تحكم السوق بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة.

_ظهور ما يسمى بالسوق الموازي، وغالبا ما نجد أن الأشخاص اللذين يمتهنونه لا يلتزمون بأي قواعد سواء ما تعلق بالأسعار أو جودة المنتجات أو التقيد بالإجراءات القانونية المفروضة للتعامل.

_انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مما يدفع بالموظف إلى قبول الرشوة لتحقيق التوازن في الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

_وجود موارد طبيعية كبيرة تغري المسؤولين بممارسة أعمال الفساد بصورة كبيرة جدا.

• الأسباب الاجتماعية والثقافية: ومن أهمها نذكر:

_طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية مما له الأثر الكبير في تفشي الفساد، وبالتالي انتشار المحسوبية على حساب مصالح الدولة العليا.

---

[1] بلقاسم سلاطنية، أسامية حميدي، *العنف والفقر في المجتمع الجزائري* . (مصر : دار الفجر للنشر والتوزيع.2008)ص 45.

[2] امنصوران سهيلة، *الفساد و إشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي. مذكرة ماجستير*: جامعة الجزائر. 2005-2006. ص.205.

_وجود في بعض المجتمعات نظرة نفعية تبرر نهب المال العام كونه حق مشاع للجميع[1]

.- تعقد القوانين الضريبية، وصعوبة فهمها مما يتيح لمفتشي الضرائب سلطة تقديرية في تطبيقها مراعاة لدوافع شخصية بعيدة كل بعد عن تحقيق الصالح العام والغرض من فرض تلك الضرائب.

كما أن ضعف الرقابة على تسيير الأموال العمومية تعد السبب الرئيس في تفشي ظاهرة الفساد المالي، إضافة إلى أسباب دولية كدور المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني كونها تستعمل من اجل تحصيل منافع شخصية من قبل الموظفين الفاسدين.

وبالتالي يمكن حصر أسباب الفساد المالي في النقاط التالية:

- النمو الاقتصادي غير المنظم.
- ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية.
- غياب الآليات الفعالة والمؤسسات القوية لمكافحة الفساد.
- غياب الممارسة الديمقراطية والسياسة النزيهة.

03_ آثار الفساد المالي على الاقتصاد الوطني: للفساد بصفة عامة تأثير سلبي على مختلف القطاعات الحيوية في الدولة لذلك حسب مؤشرات الفساد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية نجد أن الفساد أكثر انتشارا في الدول المتخلفة، والفساد المالي كونه سبب ومسبب في ذات الوقت للاقتصاد الموازي موضوع البحث له هو الأخر العديد من الآثار الكارثية على الاقتصاد الوطني، سوف نعرض أهمها:

[1] فادية بيضون، *الفساد أبرز الجرائم، الآثار والسبل المعالجة* (لبنان: منشرات الحلبي الحقوقية.2013).ص 254.

_أثر الفساد المالي على النمو الاقتصادي[1].

طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعيق النمو الاقتصادي من خلال " الاستئثار بالفائض الاقتصادي" ، مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسات المتخصصة التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد المالي والاستثمار يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضاً الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر، كما يقرر إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات، وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد.

_أثر الفساد على القطاع الضريبي: يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي أثاراً خطيرة، يمكن أن نشير إلى بعضها، على اعتبار أنه عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد ومقدرة غير الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدار تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فإذا عومل الاثنان وهو من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع، معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع، ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسمالية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة[2].

---

[1] سمر معروف قبلان، *آليات مكافحة الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا نموذجا* . دمشق: جامعة دمشق .ص 45

[2] سارة بوسعيود،*دور استراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا-مذكرة ماجستير* .جامعة سطيف-الجزائر. 2013/2012.ص 107.

_أثر الفساد المالي على الإنفاق الحكومي:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، وعليه يترتب سوء تخصيص، حيث تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظرنا وتحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك يتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية [1].

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات تتميز بدرجة عالية من التميز وعليه يتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونحوها، من بلاد أجنبية معينة، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة، وغالبا ما نجد أن المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ.

3.2_ صور الفساد المالي:

يعتبر الفساد المالي من أطر الظواهر تهديدا للاقتصاد ذلك كون صوره متعددة ومختلفة، فتختلف صوره باختلاف وجهة نظر الباحث وباختلاف الأثر وقيمة الضرر، فهناك من الجرائم ما تدخل ضمن تصنيف الفساد المالي في نظر دولة ما أو مجتمع ما أو بيئة معينة في المقابل نجدها تشكل جريمة فساد بصفة عامة في مجتمع أخر، لذلك سوف نحاول حصر أهم صور الفساد المالي من خلال هذا العنصر.

_ التعدي على الأموال العامة:جاء في كتاب الأموال والأملاك العامة في الإسلام: أن المال العام هو:" كل ما لا يقع عليه الملك الخاص المنفرد، ولا يستبد به مالك واحد، بل يملكه مجموع الأمة، سواء أكان أرضا، أم بناء، أم نقدا، أم عروض تجارة...".

وتختلف صور التعدي على الأملاك العامة، حيث يدخل ضمنها اختلاس الأموال العامة، والرشوة، الغدر، والإثراء غير المشروع، والتزوير، ومختلف صور الفساد

[1] منتدى الرياض الاقتصادي، (الرياض:2013) ص 35.

[1]تقريبا، أين نجد مساس بممتلكات الدولة مباشرة، وإما من خلال إلحاق ضرر بالخزينة العمومية.

_ غسيل الأموال: تعد ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الخطيرة، لتواجه الكثير من دول العالم لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة على الدولة ومكانتها في العالم، وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، خاصة في ظل تحرير التجارة الدولية[2] .

وليس هناك اتفاق بين الدول حول مفهوم غسيل الأموال، الأمر الذي يزيد من صعوبة محاولات مكافحة هذه الجرائم خاصة على المستوى الدولي[3] ومن بين التعريفات التي قدمت لهذه الظاهرة ما يلي:

أنها: " تلك العملية التي يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة الغير مشروعة مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية، الاختلاس، تجارة الأسلحة المحظورة، تقاضي الرشاوى، التهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة" .

كما أن القيام بالعمليات غير المشروعة عادة ما يكون نتيجة للفساد المالي والإداري من خلال قبول الموظّفين أو بعض المسؤولين للرشاوى أو استخدام المحسوبية والمحاباة والواسطة كأدوات رئيسية لتمرير الأنشطة غير المشروعة، فعمليات اختلاس المال العام مثلا باعتبارها نشاطا من الأنشطة غير المشروعة لا تتم بعيدة عن أروقة الفساد وخاصة الإداري منه.

---

[1]نبيل صقر، *الوسيط في شرح قانون العقوبات الخاصة، جريمة الضريبة والتهريب*(الجزائر :دار الهدى، 2013)ص.06.

[2]محسن احمد الخضيري، *غسيل الأموال الظاهرة.*(القاهرة : مجموعة النيل العربية.2003).ص58

[3]هشام بشير، إبراهيم عبد ربه إبراهيم، *غسيل الأموال بين النظرية و التطبيق* . (القاهرة : المركز القومي للدراسات القانونية.2001)ص.09.

باعتبار أنّ الفساد المالي بدوره يتعلّق بدرجة الفساد الإداري، ولا يتوقّف الأمر هنا في ظهور عمليات غسيل الأموال ومصدر الأموال غير المشروعة فحسب، بل يساهم أيضا في انتشاره من خلال إتاحة الفرصة لتطهير وتبييض تلك الأموال وإدخالها في المصارف والأسواق المالية حتى تدخل في المنظومة المالية الرسمية تمهيدا لتهريبها خارج الدولة، ويكون للفساد الدور البارز في ذلك حين يتم استغلال موظّفي البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية والمسؤولين الحكوميين بالرشاوى وعمليات التزوير المختلفة في تحويل الأموال أو تبييضها وإعطائها الشرعية المبحوث عنها.

_ التهريب الجمركي (الجمارك)

ويقصد به إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منه، بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها ودون أداء الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة عليها كليا، أو خلافا لأحكام المنع والتقييد الواردة في القانون18[1] ، حيث يتفنن المهربين في استخدام طرق ووسائل جد متطورة يصعب على رجال الجمارك ضبطهم أثناء عملية التهريب[2]

_ تزوير وتهريب النقود: يعد تزوير النقود والأوراق المالية وغشها وتقليدها [3]

، صورة من صور الفساد المالي، كما أن طباعة النقود المزورة اعتداء من عدة أوجه، فمن جهة هو اعتداء على حق الدولة على اعتبار أن لها سلطة استئثار على إصدار وطباعة النقود والأوراق المالية، ومن جهة أخرى اعتداء على الثقة العامة التي اكتسبتها النقود المتداولة بين أيدي الناس، ومن جهة أخرى اعتداء على قيمة العملة ذاتها ما ينتج عنه مساس صارخ بالاقتصاد الوطني، هنا تتشابه النتائج مع ما ينتج عن الاقتصاد الخفي[4]

---

[1] نبيل صقر، *الوسيط في شرح قانون العقوبات الخاصة، جريمة الضريبة والتهريب، مرجع سابق*،ص.05.

[2] قمراوي عزالدين، *الجريمة المنظمة، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري* . (الجزائر :دار الهدى. 2008) ص.166.

[3] نبيل صقر، الوسيط في الجرائم المخلة بالثقة العامة، الفساد، التزوير، الحريق ، (الجزائر :دار الهدى، 2015)ص.155.

[4] محمد سعيد محمد الرملاوي، *أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الإسلامي* . (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . 2012) ص ص. 40-44.

كما يعد تهريب الأموال جريمة لاسيما إذا كانت الدولة تمنع ذلك، لما يترتب عنها من لآثار ضارة بالاقتصاد القومي للدولة، حيث يؤثر في سعر الصرف وبالتالي عدم استقرار النظام الاقتصادي[1] .

_ التهرب الضريبي[2]:ويقصد به الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة [3]. مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها في الإقرار الضريبي المقدم لمصلحة الضرائب، أو عدو تقديم التقرير نهائيا إلى المصلحة (والمتمم.)، أيضا قد يكون ذلك عن طريق إعداد قوائم مالية غير حقيقية بمعرفة محاسبين معتمدين والتلاعب في البيانات الواجبة التسجيل في الدفاتر، بحيث تقل قيمة الضرائب الواجب سدادها إلى خزينة الدولة، وقد يتم من خلال رشوة المسؤولين على التحصيل الضريبي، كما تعرف بأنها: "مختلف الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة بهدف تجنب السبب المنشأ لها"[4].

ويمكن التمييز بين نوعين من التهرب الضريبي، الأول يقوم به المكلفون بالضريبة من خلال الثغرات القانونية، بحيث تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة، مثل إعطاء الهبات والتبرعات، أما الثاني، فيكون بمخالفة الأحكام القانونية بوسائل الغش، والتزوير والرشوة، للهروب من دفع الضرائب المستحقة، كالإتلاف العمدي للسجلات الضريبية، وتزوير فواتير الشراء أو البيع، أو من خلال زيادة حجم الخسائر[5].

كذلك لابد من التمييز بين التهرب والغش الضريبي[6] حيث يفرق العديد من الاقتصاديين الغش والتهرب الضريبي على اعتبار أن الغش تصرف غير مشروع يمثل

---

[1] أحمد أبو سويلم، *مكافحة الفساد* . (الأردن : دار الفكر.2010) ص. 38.

[2] نبيل صقر، *الوسيط في شرح قانون العقوبات الخاصة، جريمة الضريبة والتهريب، مرجع سابق*،ص.10.

[3] سوزي عدلي ناشد، *الوجيزفي المالية العامة*. (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.2000)ص. 11.

[4] عجلان العياشي، *التهرب الجبائي كأحد صور الفساد الاقتصادي.*(الجزائر: دار الهدى .2008)ص.148.

[5] نسرين عبد الحميد نبيه، *الاقتصاد الخفي.*(الإسكندرية: دار الوفاء لنشر والطباعة.2008) ص.264.

[6] سوزي عدلي ناشد، *ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية*. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.2000)ص. 25.

عدم احترام للقانون، وهو انتهاك إرادي لروح القانون وإرادة المشرع، وغالبا ما يكون متعمد باستخدام طرق غير مشروعة.

أما التهرب الضريبي فهو مشروع من منظور الاقتصاد، كونه سلوك يعتمد على معرفة الثغرات القانونية واستخدامها لمصلحة المكلف بالأداء الضريبي قصد تخفيض ما هو مستحق عليه أو تجنب دفعه كليا.

_ الاقتصاد الموازي[1] يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بالفساد المالي ارتباطا وثيقا في الجزائر، إذ تمثل الأنشطة غير الرسمية في مجال التجارة والشغل وبيع وشراء مختلف العملات الصعبة والأشياء ذات القيمة من أبرز مسببات بروز مظاهر الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

_عدم استخدام الفاتورة في الأنشطة غير الرسمية يعيق الدولة في عملية تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة.

_وجود 35% من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية، حيث تقوم هذه الشركات بتضليل مصالح المراقبة عن طريق تقديم معلومات خاطئة عن مقرها ونوعية نشاطها في السجلات التجارية.

_ إن تشكيل السوق الموازية لنسبة 25% من الاقتصاد الوطني من شأنه حرمان الدولة من عائدات جبائية معتبرة.

كل هذا ترك أثرا سلبيا على الناحية الاقتصادية خاصة، وأدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها، تدني القدرة الشرائية، انتشار البطالة والفقر، زيادة الدين الخارجي، ...الخ، مما ساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة والفساد، خاصة تبيض الأموال حيث عرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة تبييض الأموال، وهذا راجع لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر مؤخرا من ناحية، بالإضافة إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد السوق وما تبعه من الانفتاح على الخارج تحت إطار العولمة.

[1] حبيش علي،الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر. *مجلة جامعة البويرة*، 10-09. (جوان 2015).

المبحث الثاني: أسس الحكم الراشد.

إن تجسيد الديمقراطية والحكم الراشد يحتاج قبل كل شيء إلى تعزيز المجتمع المدني من خلال تكوين بنى وهيئات ومؤسسات تمثل الجماعات وتدافع عن مصالحها، أي أن الجانب القيمي للديمقراطية يحتاج إلى جانب بنوى هيكلي منظم وقبل الحديث عن تجسيد الديمقراطية ثم الحكم الراشد لا بد من السعي إلى إيجاد مجتمع مدني منظم ومؤطر.

أما الجانب الأخر للديمقراطية هو البعد الأخلاقي فالديمقراطية لا تنمو ولا تتطور إلا في ظل مجتمع تحترم فيه المؤسسات التي تضع على عاتقها مهمة وضع القواعد والنصوص القانونية التي تحكم سير المجتمع، وبذلك فيقوم الحكم الراشد كذلك على تفعيل دولة الحق والقانون وتعزيز استقلالية القضاء[1] .

مدلول مصطلح الحكم الراشد:

يرتبط مدلول الحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية وتسييرها، وتتزعمها المؤسسات المالية الدولية والوكالات التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف، وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وتعتبر هذه المقاربة "الحكم الراشد" مجرد تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية [2].

والملاحظ أن تركيز هذه المؤسسات على الحكم الراشد خلال هذه الفترة بالذات يدخل ضمن البحث عن سبل ووسائل للخروج من المأزق الفكري الذي غرقت فيه منذ سنوات نتيجة، اعتمادها للمبادئ الفكرية الليبرالية، ومحاولة فرضها على مجتمعات غير التي نشأ فيها هذا الفكر، حيث كانت هذه المؤسسات تعتمد على سياسة تحرير الاقتصاديات الوطنية والتجارة، وعدم تدخل الدولة في التسيير الاقتصادي والشؤون الاجتماعية، مما أبرز حقيقة أخرى مفادها أن المشاكل الاقتصادية التي تعرفها الدول النامية ترجع لأسباب متباينة أهمها ذا طابع سياسي، وهو الشيء الذي أدى إلى نفي المسلمة الأساسية التي كانت تقوم على سياسات وبرامج التنمية لتلك المؤسسات، والتي مفادها أولوية الاقتصاد على السياسة وأصبح من المسلم به أنه لا يمكن لأي مشروع

---

[1] امنصوران سهيلة، *الفساد و إشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي. مرجع سابق.* ص94.

[2] المرجع نفسه، ص.96.

اقتصادي وأية سياسة تنموية، أن تنجح في هذه الدول إذا لم توازيها شروط ضرورية تضمن المشروعية السياسية لتلك السياسات.

وكذلك لابد من تفعيل المؤسسات التي يقع على عاتقها تطبيق تلك السياسات، لقد سمح مفهوم الحكم الراشد لهذه المؤسسات بتغيير نظرتها حول سياسات و برامج التنمية، بالأخذ بعين الاعتبار المشاكل الاجتماعية والسياسية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية و تهيئة لأجواء لتحول اقتصاديات تلك الدول نحو اقتصاد السوق، ويعتبر إدماج مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات المالية الدولية " نقلة نوعية" في سياسات ونظريات التنمية لتلك المؤسسات، ففي السابق كانت هذه المؤسسات تركز فقط على الجوانب التقنية للتنمية منها الأسعار، الأجور، وقيمة المبادلات،

كما يعرف البنك العالمي الحكم الراشد على أنه " الطريقة التي تمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية"، ويحدد البنك العالمي ثلاثة مظاهر للحكم الراشد:

_ نوعية وشكل الحكم.

_ العملية التي عن طريقها يتم استعمال السلطة في إدارة اقتصاد البلد وموارده الاجتماعية والاقتصادية لغرض تحقيق التنمية.

_ قدرة الحكام على رسم وتشكيل وتنفيذ السياسات وتأدية الوظائف داخل ما سماه دافيد أستون ب" العلبة السوداء".

ويعتبر البنك العالمي الحكم الراشد نمطا لممارسة السلطة، وتسيير الشؤون العامة إذ شكل اهتمام البنك العالمي بإشكالية ترشيد الحكم تحولا نوعيا في نظرته للسياسات والبرامج التنموية فهو تحول من التركيز على الجوانب التقنية للتنمية إلى التركيز على الجوانب المؤسساتية، وإدراجها في السياسات والبرامج التنموية و الاصلاحات الاقتصادية، ويأتي اختيار الحكم الراشد نظرا لشمولية مفهومه مما يسمح للبنك العالمي تناول القضايا المؤسساتية والسياسية ذات العلاقة بالسيادة.

إن هذا التعريف للحكم الراشد يعطي للمجتمع المدني دورا مركزيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أنه لا يخلو من النقائص، فهو غامض لا يميز بين الأنظمة السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية، في مجال تطبيق الحكم الراشد، كما

أنه وإن لم يرتبط الحكم الراشد بالديمقراطية بشكل مباشر إلا أن تجسيد مبادئ الحكم الراشد من الزاوية التي تراها اللجنة لا يتم إلا في ظل نظام تنافسي يسمح بالمزج بين نمط التسيير العمومي ونمط التسيير الخاص للشؤون العامة.

دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد:

حيث يرى الأمين السابق للأمم المتحدة كوفي عنان [1]أن: "الحكم الراشد هو ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتمكين تجسيد الديمقراطية، ترقية الشفافية والمقدرة في الإدارة العمومية"، ويعتبر كوفي عنان أن تجسيد الحكم الراشد يتوقف على عملية التحول الديمقراطي وإقامة دولة الحق والقانون التي يعلو فيها القانون وتحترم فيها حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى يعتبر كوفي عنان " الحكم الراشد وسيلة ناجعة لتحقيق الشفافية في تسيير الشؤون العامة، وذلك سعيا لتحقيق محاربة الرشوة التي تعاني منها دول الجنوب على وجه الخصوص، كما أن هذا المفهوم حسب الأمين العام يساهم في زيادة القدرة والفعالية في الإدارة العمومية.

إن الديمقراطية التي لا تتجسد فيها العدالة التوزيعية وتجسد مبدأ تساوي الحظوظ والفرص لا يمكنها أن تكون أرضية صالحة لإقامة حكم راشد، ومعنى تطبيق هذا المفهوم الحد من مختلف صور الفساد بوجه عام، والفساد المالي على وجه الخصوص.

المبحث الثالث: آثار مكافحة الفساد الاقتصادي وحوكمة الموارد الطبيعية على التنمية المستدامة ودعم الحكم الراشد.

إن تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة وضمان حق الأجيال المستقبلية من هذه الموارد يتطلب الانتفاع الحالي بالثروات الطبيعية بطريقة عقلانية عن طريق الاستغلال الرشيد لها ومنع التعامل بالرشاوى والمعاملات في هذا المجال ويكون ذلك بالتطبيق الفعلي لسياسة مكافحة الفساد وذلك بالتطبيق الصارم للقوانين المستحدثة ومعاقبة مرتكبيه وتفعيل دور المؤسسات المستحدثة في الرقابة ومحاربة هذه الظاهرة، وإن التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية ينجم عليه انعكاس عدة آثار إيجابية على الجانب البيئي

---

[1] امنصوران سهيلة، *الفساد و إشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي. مرجع سابق.* ص103.

دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في حماية على الثروة الغابية:

بما أن القطاع الغابي من أهم الموارد الطبيعية وأكثرها تضررا من الفساد الاقتصادي، فإن التطبيق الفعال والصارم لإستراتيجية مكافحة الفساد وترشيد إدارة وتسيير هذا القطاع في جو تسوده الرقابة والشفافية والمحاسبة والمساءلة، تحت ظل سيادة القانون والمساواة، يترتب عليه عدة إيجابيات لا تنعكس فقط على الجانب البيئي للتنمية المستدامة بل تشمل كافة أبعاده نذكر منها [1].

*الحفاظ على التوازن البيئي من خلال حماية الثروة الحيوانية والنباتية من الانقراض.

*تجنب المخاطر البيئية حماية الغلاف الجوي من الاحتباس الحراري والكوارث البيئية.

*تشجيع الاستثمارات بالاستفادة العقلانية للموارد البيئية وخلق مناصب شغل والحد من الفقر.

*الحد من سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على الثروات الغابية وتشجيع الاستثمارات المحلية.

* تخفيف تكاليف الاستثمار المترتبة على الرشوة والمعاملات وزيادة الأرباح الاقتصادية وبالتالي تحقيق العدالة والمساواة في الاستفادة من الثروات البيئية.

دور إستراتيجية مكافحة الفساد المالي في حماية الموارد المائية:

يعد قطاع المياه من القطاعات الحيوية، وبالتالي فإخضاعه لإستراتيجية محكمة لتسييره وإدارته ومحاربة أوجه الفساد الاقتصادي الماسة به يترتب عليه:

*تحقيق التنمية البشرية المستدامة، عن طريق تحسين المستوى المعيشي وتحقيق العدالة والمساواة في الاستفادة من هذا المورد.

*التشجيع على الاستثمار في قطاع المياه نتيجة انخفاض التكاليف التي كانت ناتجة في السابق من الرشوة المدفوعة في احتكار الصفقات والعقود في هذا المجال.

*زيادة الكفاءة والنهوض باقتصاد الدولة من خلال تأثير الحوكمة الرشيدة لقطاع المياه على قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة.

[1] سارة بوسعيود،*دور استراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا-مذكرة ماجستير* .جامعة سطيف.-الجزائر. 2013/2012.ص 107

دور إستراتيجية مكافحة الفساد المالي في حماية الموارد النفطية:

يعتبر النفط موردا وثروة غير متجددة وبالتالي فإن حسن إدارة هذا القطاع ومحاربة الفساد الاقتصادي الواقع عليه يؤدي إلى الاستغلال المثالي لعائدات هذا المورد الإستراتيجي في تمويل مشاريع التنمية المستدامة بمختلف أبعادها وعدم حرمان حق الأجيال المستقبلية من هذه الثروة وتبرز انعكاسات الإدارة الرشيدة على هذا القطاع في عدة نقاط[1]:

* توظيف العائدات النفطية في مشاريع استثمارية وإعادة التوزيع العادل للدخل من خلال خلق مناصب شغل دائمة للأفراد، وتحسين مختلف القطاعات في الدولة.

* التقليل من التبعية الاقتصادية وإنشاء المشاريع وزيادة الاستثمارات والنهوض باقتصاد الدولة.

*استغلال جزء من إيرادات النفط لتمويل البحوث الهادفة للوصول لمصادر الطاقة البديلة لتفادي التلوث البيئي الذي يحدثه النفط ومخلفاته من أجل حماية التوازن البيئي.

آليات دعم فكرة الحكم الراشد:

طالما أن الهدف من سياسة الحكم الراشد استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق اقتصادية واجتماعية، ومنه يحدد دور السلطات العمومية في تهيئة البيئة اللازمة لعمل المتعاملين الاقتصاديين، وتحديد توزيع الفوائد والأرباح حسب طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويتوقف هذا الدور على قدرة النظام السياسي والسلطات العمومية في العمل على تفعيل الأنساق الثلاثة الرئيسية داخل المجتمع وهي:

- النسق الاقتصادي: أي العمل على تجسيد الراشدة الاقتصادية وتفعيل القطاع الخاص بالكيفية التي تجعله يلعب دوره بشكل فعال، وذلك بهدف تحقيق التنمية البشرية وتقوية وتوطيد التعاون الدولي في مجالات رسم السياسات ولبرامج التنموية.

[1] سارة بوسعيود،مرجع *سابق*.ص ص .109-110.

- النسق السياسي: وذلك من خلال العمل على تجسيد مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة والخاصة وحرية الإعلام والتعبير.
- النسق الاجتماعي: ويتم من خلال تفعيل المجتمع المدني وديناميكيته وتنظيم وهيكلة قنوات جمع المطالب والتعبير عنها[1] .

الخاتمة:

يمكن القول بأن من أهم الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والسلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، وتشكل عاملا فعالا في تنامي الاقتصاد غير الرسمي الفساد المالي، حيث تعتبر الرشوة واستغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر، ولقد مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية جد صعبة بدء بالأزمات، وما صاحبها من التغييرات المتعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني اقتصاد السوق مرورا بالإصلاحات الهيكلية التخلي عن النظام الاشتراكي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني.

النتائج:

-إن التركيز على الجوانب التقنية للتنمية إلى التركيز على الجوانب المؤسساتية، وإدراجها في السياسات والبرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية يساهم بشكل كبير في تفعيل نظام الحكم الراشد.

-الحكم الراشد طريق تنموي فعال لإرساء مبادئ دولة الحق والقانون، والتي يسودها قواعد هي ذاتها تخلو من مختلف الظواهر السلبية والآفات الاجتماعية من بينها الفساد والفساد المالي.

التوصيات:

- لابد من تفعيل المؤسسات التي يقع على عاتقها تطبيق تلك السياسات، لقد سمح مفهوم الحكم الراشد لهذه المؤسسات بتغيير نظرتها حول سياسات وبرامج التنمية..

-تجسيد الراشادة الاقتصادية وتفعيل القطاع الخاص بالكيفية التي تجعله يلعب دوره بشكل فعال، وذلك بهدف تحقيق التنمية البشرية..

-تجسيد نظام الديمقراطية على مبدأ تساوي الحظوظ والفرص لا يمكنها أن تكون أرضية صالحة لإقامة حكم راشد ومكافحة ظاهرة الفساد المالي..

[1] سارة بوسعيود،مرجع *سابق*.ص .104.

_ تفعيل دور المجتمع المدني من خلال دعم مساهمته في إرساء قواعد الشفافية والنزاهة في الحكم ومنه تطبيقها على الوظيفة للقضاء على ظاهرة الفساد بشكل آلي وأسرع في ذات الوقت.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- أحمد أبو سويلم، *مكافحة الفساد* . (دار الفكر .الاردن.2010).

2- اسم ولقب المؤلف أو المؤلفين، **العنوان**، الطبعة إن وجدت، دار النشر، البلد، السنة.

3- بلقاسم سلاطنية، أسامية حميدي، *العنف والفقر في المجتمع الجزائري* . (دار الفجر للنشر والتوزيع.مصر.2008).

4- سوزي عدلي ناشد، *الوجيز في المالية العامة*. (الدار الجامعية للنشر.الاسكندرية.2000).

5- سوزي عدلي ناشد، *ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية*(الدار الجامعية للنشر.الاسكندرية.2000).

6- طارق محمود عبد السلام السالوس، *التحليل الاقتصادي للفساد* . (دار النهضة العربية.القاهرة. 2005).

7- عجلان العياشي، *التهرب الجبائي كأحد صور الفساد الاقتصادي.* (دار الهدى.الجزائر. 2008).

8- فادية بيضون، *الفساد أبرز الجرائم، الآثار والسبل المعالجة* (منشرات الحلبي الحقوقية.لبنان.2013).

9- قمراوي عزالدين، *الجريمة المنظمة، التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري* . (دار الهدىالجزئر.. 2008).

10- محسن احمد الخضيري، *غسيل الأموال الظاهرة.*(مجموعة النيل العربية.القاهرة.2003).

11- محمد أمين البشيري، ***الفساد والجريمة***. (.منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية.الرياض. 2007).

12- محمد خالد همامي، ***آليات حماية المال العام والحد من ظاهرة الفساد الإداري*** . (جامعة الدول العربية.القاهرة . 2009).

13- محمد سعيد محمد الرملاوي، *أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الإسلامي* . (دار الفكر الجامعي.الاسكندرية. 2012).

14- منتدى الرياض الاقتصادي، (الرياض:2013).

15- المنظمة العربية لمكافحة افساد، *القياس والمنهجية*.(المنظمة العربية لمكافحة افساد .بيروت: 2009).

16- نبيل صقر، الوسيط في الجرائم المخلة بالثقة العامة، الفساد، التزوير، الحريق ، (دار الهدى.الجزائر. 2015).

17- نبيل صقر، *الوسيط في شرح قانون العقوبات الخاصة، جريمة الضريبة والتهريب*(دار الهدى.الجزائر. 2013).

18- نسرين عبد الحميد نبيه، *الاقتصاد الخفي*.(دار الوفاء لنشر والطباعة.الاسكندرية.2008).

19- هشام بشير، إبراهيم عبد ربه إبراهيم، *غسيل الأموال بين النظرية و التطبيق* . (المركز القومي للدراسات القانونية.القاهرة.2001).

ب- الرسائل الجامعية:

1- امنصوران سهيلة، *الفساد و إشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الإقتصادي. مذكرة ماجستير*: جامعة الجزائر. 2005-2006.

2- سمر معروف قبلان، *آليات مكافحة الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا نموذجا* . دمشق: جامعة دمشق.

3- سارة بوسعيود،*دور استراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا-مذكرة ماجستير* .جامعة سطيف.-الجزائر. 2013/2012.

ج- المقالات في المجلات:

1- حبيش علي،"الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر". *مجلة جامعة البويرة*، الجزائر (جوان 2015).

2- ياسر خالد بركات الوائلي،" الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره وأسبابهن مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد". ***مجلة النبأ*** ، العراق، ع 07 ، 2006 . ص ص 07-40.